بنك الباذنجان (٢)

تناولت في الجزء الأول الوثيقة التي تقدم بها مجموعة من رؤساء (الدكاكين) المسماة بالغرف التجارية بالمملكة إلى صاحب السمو الملكي الأمير «محمد بن سلمان بن عبدالعزيز» ، وما تضمنته من مطالبات ومغالطات تحاول الالتفاف على رؤية ٢٠٣٠ بهدف المحافظة على الوضع كما هو، وناقشت زعمهم مزاحمة الدولة للقطاع الخاص في الاقتراض، ودعوتهم إلى تجزئة المشاريع، ومطالبتهم بتذليل العقبات، ودعم التعليم العالي الخاص.

وفي هذا الجزء سأتناول بقية المغالطات والأثافي التي تتضمن (محوّقة البراطم) كما أسميتها، أي التي تجعلك مبتسماً دائماً ليس لأنك معجب أو (مبسوط)، وإنما لأن براطمك تم اجتثاثها ولم تعد في الوجود وأصبحت أسنانك مكشوفة للهواء الطلق، وشر البلية ما (يحوّق البراطم).

الفقرة (سابعاً) تضمنت اقتراحات بدعم الغرف الصغيرة مادياً لمدة خمس سنوات من قبل وزارة التجارة، وإعفائها من حصة برنامج ثقة، وجمعية المستهلك، ومجلس الغرف السعودية، لتحسين أدائها وخدماتها لمنتسبيها وللمجتمع المحلي، والسؤال هنا: هل خدمات الغرف التجارية لمنتسبيها مجانية؟! .. ثم ماذا قدمت تلك الدكاكين لمجتمعاتها المحلية؟! .. وقبل كل ذلك، ما الهدف الرئيس من إنشاء تلك الغرف أصلاً؟! .. أليس الهدف هو رعاية مصالح التجار، وتقديم الخدمات والمشورة لهم ودراسة الفرص الاستثمارية المتاحة واقتسام كعكتها؟!

أليس غريباً أن يُطلب من الدولة إضافة إلى الإعفاءات، والميزات التي يتمتع بها التاجر، أن تدفع له أيضاً؟!.. في أي عرف هذا؟!.. وفي أي تاريخ، وهل كان

(شاهبندر التجار) يقبض راتباً من الوالي لأنه يدير مصالحه، ومصالح التجار معه، أم أنه كان يدفع أتاوة للدولة، وهل (التبصيم) على الأوراق والرخص وخطابات التعريف مكلف لهذه الدرجة؟! .. ألا يمكن أن تخصخص وزارة التجارة كل خدمات الغرفة التجارية لتقدمها مكاتب أهلية معتمدة مثلما تفعل الآن وزارة العدل، وهي من هي في أهمية خدماتها، وتغلق هذه الدكاكين عديمة الجدوى؟! وتنقل بقية مهامها إلى مرجعياتها الأساس كوزارة الخارجية والجوازات ووزارة العمل، ويتم تحصيل الرسوم مباشرة للدولة بدلاً من (جمركة) الغرف التجارية لتلك الرسوم؟!

ثم، وبكل (جحود) يطلبون إعفاء الغرف من دعم جمعية حماية المستهلك، ألا يعلم هؤلاء أن جمعية حماية المستهلك هي في مصلحتهم، وأنها نصَّبت نفسها خادماً مطواعاً لهم للتبرير والترويج، ومحامياً يدافع عن مصالحهم، وأنها لا تدري أصلاً أين هو المستهلك، وأين موقع المواطن من الإعراب؟!.. وأن طاستها ضائعة، وبوصلتها باتجاه خدمة التاجر فقط؟!

ألا تعلمون أنها ربيبتكم، وحبيبتكم، يا (وحشين)؟!

أما خدماتكم للمجتمع المحلي فنعرفها تماماً، نعرفها من خلال بضائعكم المغشوشة، وخدماتكم المتردية، وأسعاركم الخرافية الحارقة الساحقة الماحقة، وتخفيضاتكم الوهمية، ورقابتكم المعدومة، إن كل مواطن يعرف خدماتكم له تماماً.

ولذا، فإنني أطالب وزارة التجارة بإغلاق هذه الدكاكين نهائياً بعد أن أصبحت نافلة من القول في زمن التقنية، وعبئاً على كاهل التاجر والمواطن والدولة.

كما أطالب الدولة وفقها الله بفرض ضرائب عالية على هؤلاء الذين لا يقبلون أقل من ٥٠٠٪ كأرباح عن بضائعهم الرديئة التي يستوردونها من أصقاع العالم، هؤلاء الذين يروجون لمنتجات العالم، ويرسخون ثقافة الاستهلاك حتى غدونا شعباً غير منتج، هؤلاء الذين يجمعون مليارتهم من سوقنا ليكنزوها في جنيف

ولندن ونيويورك، هؤلاء الذين يعبثون حتى في شهادات الأصل والمنشأ، والبطاقات الجمركية، ليخفضوا من رسوم الجمارك المنخفضة أصلاً، هؤلاء الذين يقبلون مشاركة الدول في أرباح مشاريعهم بنسب تصل حتى ٦٠٪ ثم يتأففون من مجرد التلويح بفرض ضريبة عليهم هنا مهما كانت ضئيلة، ثم يهددون الوطن بعدها تلميحاً أو تصريحاً بنقل أموالهم واستثماراتهم إلى الخارج، هؤلاء (العاقين) لكل ما قدمه لهم الوطن من تسهيلات ودعم وقروض ميسرة، هؤلاء (المدللين) هنا (المكروف خيرهم) في الخارج، إنه الوقت المناسب لفرض هذه الرسوم ليتخلص الاقتصاد من الترهل، والتستر والوهم والاستهلاك والزوائد الطفيلية الدودية التي تعيش على الإنفاق الحكومي، وليذهبوا غير مأسوف عليهم إلى حيث ألقت رحلها أم قشعم، ليذهبوا هم وزيوتهم وصحونهم البلاستيكية التي لا يصنعون غيرها، ولتدخل أموال منتجة، تصنع اقتصاداً حقيقياً وفق إملاءات الدولة وشروطها ورسومها، ليذهبوا، ولو كنت مسؤولاً لقلت ليذهبوا، ولكن بدون ريال واحد، وستتم مصادرة جميع أملاكهم، وسيحرمون من العودة للاستثمار في الوطن، وستكون لهم (سمة) أخرى مثل التي أنشأوها ليتحكموا في (الضعوف)، وسأضعهم في قوائم سوداء هم وجميع من يتصل بهم حتى الدرجة العاشرة من الأقارب.

ليذهبوا، وليأت خلق جديد!

openkandi.com